

متوقعة ارتفاع صافي الأصول الأجنبية السيادية إلى 538 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2024

«فيتش»: الكويت ما تزال الأقوى في الموازين الخارجية على مستوى العالم

الوكالة تؤكد التصنيف عند المرتبة "إيه إيه" مع نظرة مستقبلية مستقرة مدعومة بقوة الأوضاع المالية

خط الإصلاح الأولية تركز على تنويع الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق الحكومي وتحديد سقف للإنفاق متوسط الأجل

استمرار الاعتماد على أصول صندوق الاحتياطي العام لتغطية عجز الميزانية وتلبية الاستحقاقات المحلية

ظهور بوادر على قدرة الدولة على مواجهة التحديات المالية طويلة الأجل



"المركزي" يبرز تفاصيل تقرير وكالة فيتش لتصنيف الكويت السيادي

الحكومة ستظل قادرة على تلبية التزاماتها التمويلية في السنوات القادمة في ظل المصداق المالية المتاحة

توقعات باستمرار الإيرادات العامة في الانخفاض حتى مع ارتفاع الإيرادات غير النفطية بشكل متواضع

في ظل عدم إقرار قانون جديد للدين العام فضلا عن غياب التدابير البديلة لضمان استمرار الحكومة في الوفاء بالتزاماتها كذلك في حال تدهور الأوضاع المالية والموازن الخارجية بشكل كبير نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة. وذكر بيان بنك الكويت المركزي أن أهم العوامل التي عدتها الوكالة التي يمكن أن تؤدي إلى رفع التصنيف الائتماني هي ظهور بوادر على قدرة الدولة على مواجهة التحديات المالية طويلة الأجل مثل تنفيذ خطة واضحة للحد من العجز في الميزانية العامة تكون قادرة على الصمود أمام انخفاض أسعار النفط فضلا عن اعتماد استراتيجية تمويلية حكومية شفافة ومستدامة.

الحساسية للتغيرات في أسعار ومستويات إنتاج النفط. وأضاف أنه على صعيد معايير الحوكمة أشارت الوكالة إلى أن دولة الكويت قد حصلت على درجة ملائمة فيما يتعلق بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية "ESG" حيث حصلت على الدرجة "5" لكل من الاستقرار السياسي والحقوق المؤسسية والتنظيمية ومراقبة الفساد وتحتل مرتبة متوسطة عند 53 (أعلى رتبة 100 وأدنى رتبة 1) في تصنيف مؤشرات الحوكمة الصادر عن مجموعة البنك الدولي. وأشار البيان إلى العوامل التي عدتها الوكالة التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض التصنيف الائتماني وهي ظهور بوادر لزيادة الضغط على سيولة صندوق الاحتياطي العام

وتوقعت الوكالة أنه مع العجز المتوقع للمالية العامة وانخفاض أسعار النفط العالمية أن ترتفع نسبة الدين الحكومي إلى 4ر8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025/2026 وأن يستمر عند نفس النسبة في السنة المالية 2026/2027 على الرغم من استحقاق سندات دولية بقيمة 4ر5 مليار دولار في شهر مارس 2027 متوقعة كذلك أن تظل مستويات الدين أقل بكثير من 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقال بيان البنك المركزي إن وكالة فيتش أشارت إلى أن تأثير الصراع في الشرق الأوسط وانقطاعات الشحن في البحر الأحمر محدود على دولة الكويت ومع ذلك فإن الاعتماد على النفط يؤثر على التصنيف السيادي وتبقى نتائج الميزانية العامة شديدة

في الاعتماد على أصول صندوق الاحتياطي العام لتغطية عجز ميزانيتها وتلبية الاستحقاقات المحلية خلال السنة المالية 2024/2025 حيث افترضت الوكالة أن تستأنف الحكومة الاقتراض العام خلال السنة المالية 2025/2026 مع تمويل حوالي 30 في المئة من العجز عن طريق إصدار الديون. وأضاف بيان المركزي أن الوكالة ذكرت فيما يتعلق بنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (أن النسبة ما تزال منخفضة عند نحو 3ر1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023/2024 متوقعة أن يظل مستوى الدين دون تغيير إلى حد كبير في السنة المالية 2024/2025).

وذكر البيان أن فيتش اعتبرت أنه من غير المرجح إجراء إصلاحات على صعيد الإنفاق الكبير على التوظيف في القطاع العام والريعية الاجتماعية الذي يشكل نحو 81 في المئة من إجمالي الإنفاق العام ونحو 41 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مما يبقى على إجمالي الإنفاق بالقرب من السقف المستهدف. وتوقعت الوكالة أن تستمر الإيرادات العامة في الانخفاض حتى مع ارتفاع الإيرادات غير النفطية بشكل متواضع وتخفيف التراجع في الإيرادات النفطية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط جزئيا من خلال المراجعة المحتملة لحصص إنتاج النفط في (أوبك بلس) اعتبارا من الربع الرابع من عام 2024. كما أشارت الوكالة إلى أن هناك استمرار

قانون الدين العام السابق في عام 2017 متوقعة أن يتم تمرير هذا القانون في السنة المالية القادمة 2025/2026 "أنه حتى في حال عدم تمرير القانون ستظل الحكومة قادرة على تلبية التزاماتها التمويلية في السنوات القادمة في ظل المصداق المالية المتاحة". وأوضح المركزي أنه على صعيد تطورات أوضاع الموازنة العامة أفادت الوكالة أن عجز الموازنة يتسع إلى نحو 4ر4 و 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنتين الماليتين 2024/2025 و 2025/2026 بنحو 3ر1 في المئة في السنة المالية 2023/2024 مشيرة إلى أن الحكومة تخطط لترشيد المصروفات العامة بما يتماشى مع مستهدفات الإنفاق من خلال تخفيضات متواضعة في النفقات غير الأساسية.

عام 2024 فيما توقع أن يرتفع متوسط تلك الأصول إلى نحو 553 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وأوضح (المركزي) أنه فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات لفتت (فيتش) إلى أن خطط الإصلاح الأولية تركز على تنويع الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق الحكومي وتحديد سقف للإنفاق متوسط الأجل عند نحو 4ر5 مليار دينار كويتي (نحو 80ر8 مليار دولار) ما يمثل 48 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في السنة المالية 2024/2025 وهو أقل من مستوى الإنفاق للسنة المالية 2023/2024. كما ذكرت الوكالة بحسب بيان (المركزي) أن الحكومة تهدف إلى تمرير قانون الدين العام الذي من شأنه أن يوفر التمويل اللازم بعد انتهاء

قال بنك الكويت المركزي إن وكالة فيتش أكدت التصنيف السيادي للكويت عند المرتبة "إيه إيه" (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة مدعوما بقوة الأوضاع المالية والميزان الخارجي القوي بشكل استثنائي. وأضاف (المركزي) أن أبرز مضايمين تقرير (فيتش) تفيد بأن التصنيف مفيد بالاعتماد الكبير على القطاع النفطي والدعم الحكومية وضخامة عجم القطاع العام الذي يصعب استدامته على المدى الطويل. وذكر أنه بالنسبة للموازن الخارجية أشارت الوكالة إلى أن دولة الكويت ما تزال الأقوى من حيث تلك الموازين مقارنة بالدول كافة التي تصنفها متوقعة أن يرتفع صافي الأصول الأجنبية السيادية إلى نحو 538 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في

لتحسين الاتصال والأمن في البيئات السحابية

شركة "F5" تطلق موقع نقطة حضور "PoP" جديد في الإمارات

جديد في الإمارات

أو الحساسية لفترات التأخير، كما تقوم بإدارة وظيفة نظام تحكم موزع تعمل فيه البرمجيات على حافة الشبكة لدى العميل أو في موقع السحابة. إلى جانب ذلك، توفر منصة السحابة الموزعة من F5 إمكانية التوجيه، وإنهاء الاتصال بشبكات (SD-WAN)، وموازنة الأحمال، ومستويات أمن متعددة، وتوزيع للتطبيقات قائم على نظام كوبرنيكس، وبوابة تطبيقات موزعة عالميا والتي يمكن الوصول إليها جميعا من كل من نقاط الحضور (PoP) على الشبكة العالمية F5. وتشتمل المزايا الأخرى لنقاط الحضور (PoP) كلاً من:

بجمعه لخدمات متعددة على امتداد التطبيقات المنجاسة (monolit-ic) وتطبيقات الخدمات المصغرة (micro-services)، ما يساهم وبشكل ملموس في تبسيط إدارة التطبيقات وأجهزتها برمجة التطبيقات وأمنها والاتصال الشبكي في جميع أرجاء البنية التحتية الموزعة". وتقدم جميع نقاط الحضور (PoP) من F5 قدرات اقتران تتجاوز 15 تيرابت في الثانية، كما أن كل نقاط الحضور (PoP) مترابطة مع بعضها البعض عبر شبكة خاصة أساسية إضافية ومخصصة، ونقاط ربط متعددة للعبور والاقتران خاصة بالاتصالات المباشرة تلي احتياجات كل من المزودين المتعددين للخدمات السحابية، والسحابة المؤسسية، ومواقع حافة الشبكة، ومشغلي خدمات الاتصالات. وتتبع نقاط الحضور (PoP) للعملاء القدرة على تفرغ الأحمال الناتجة عن الأداء العالي

وسعت شركة "F5" شبكتها العالمية وذلك من خلال إطلاق موقع نقطة حضور (PoP) جديد في دولة الإمارات العربية المتحدة. ودخل موقع نقطة الحضور (PoP) حيز التشغيل، وهو جزء من منصة مخصصة وبيئة سحابية أصلية تربط التطبيقات الموزعة بأمان في البيئات السحابية المتعددة وحافة الشبكة. وبهذه المناسبة، قال محمد أبو خاطر، نائب الرئيس الإقليمي للمبيعات في منطقة الشرق الأوسط وتركيا وإفريقيا لدى F5: "إن القدرة على إدارة أحمال عمل التطبيقات وحمايتها من خلال حل موقع نقطة الحضور (PoP) المقدم من F5 ستعود بفائدة كبيرة على عملائنا الحاليين والمستقبليين في المنطقة. وتم تصميم حل موقع نقطة الحضور (PoP) بهدف تحسين الاتصال ومستويات الأمن بين التطبيقات، ويتميز عن غيره من الحلول الأخرى الموجودة في السوق

الأششطة غير الطبيعية بهدف منع الهجمات على المستويات L3 و L4. ويمكن لنقاط الحضور (PoP) الاستفادة من قنوات الاتصال الخاصة عبر شبكة الإنترنت العامة من خلال مجموعة برامج الشبكة المتكاملة والتي تساهم في توسيع نطاق أمن الشبكة ليشمل البيئات الخاصة بالعملاء. تقوم F5 بحماية واجهة برمجة التطبيقات للمستخدمين والتطبيقات من الهجمات التي قد تنشأ عن شبكة الإنترنت العامة أو من داخل المؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الإشعارات الخاصة بالتهديدات، ومطابقة النطاق، والخوارزميات المتطورة إلى جانب تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة. والأمن الهادي: تم تصميم جميع نقاط الحضور (PoP) المقدمة من F5 في مرافق مشتركة مع كل من Digital Equinix و Telehouse و Realty و Coligix والتي

لتعزيز حلول شراء السيارات لعملائها

"بورشه سيرفيسز" تعقد شراكة مع بنك دبي الإسلامي



جانب من توقيع الاتفاقية

أعلنت "بورشه سيرفيسز الشرق الأوسط وأفريقيا" عن عقد شراكة مع بنك دبي الإسلامي من أجل تقديم المزيد من الخدمات المحسنة لعملائها في جميع أنحاء دولة الإمارات مع تعزيز العلاقات الاستراتيجية بينهما. وقال سانجاي مالهوترا، رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في بنك دبي الإسلامي: "تسهم شراكتنا مع بورشه سيرفيسز الشرق الأوسط وأفريقيا في توفير حلول تمويل السيارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمزيد من العملاء في دولة الإمارات". وأضاف: "يسهم هذا التعاون في تعزيز حلول الملكية للعملاء، ويضمن لهم أيضا تجربة قيادة فاخرة بحلول تمويلية تتماشى مع مبادئهم وقيمهم. وتنعكس هذه المبادرة التزام بنك دبي الإسلامي بالمنتجات المالية المبتكرة التي تلبى متطلبات عملائنا وتعزز تجربة الشراء من خلال تحسين الخدمات ذات القيمة المضافة".

ويمكن للعملاء بنك دبي الإسلامي الحصول على تمويل لشراء سيارة بورشه من خلال عملية تتوافق مع الشريعة الإسلامية بشكل كامل، ما يوفر لهم تجربة سلسة من خلال نموذج "المراجعة" للتمويل الإسلامي. وقال ديفيد بيكانديت، المدير التنفيذي لشركة "بورشه سيرفيسز الشرق الأوسط وأفريقيا": "يسرنا التعاون مع بنك دبي الإسلامي في تقديم حلول التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لعملائنا في الإمارات العربية المتحدة". وأضاف: "يؤكد هذا التعاون التزامنا بتعزيز تجربة عملاء بورشه". ولا تقتصر حلول تمويل السيارات المبتكرة والسلسة والمدروسة التي يوفرها بنك دبي الإسلامي على عملاء بورشه فحسب، بل تشمل عملاء جميع العلامات التجارية التابعة لمجموعة فولكس واجن.